PNPA
الهيئة الوطنية
للعمل الشعبي الفلسطيني
THE PALESTINIAN NATIONAL
POPULAR ACTION FORUM

بيان صادرعن:

الهيئة الوطنية للعمل الشعبي الفلسطيني

The National Commission for Palestinian Popular Action

استعادة الشرعية الوطنية... حق

تمر القضية الفلسطينية اليوم بأخطر مراحلها منذ عقود .فبينما يواصل الاحتلال مشروعه الاستعماري الإحلالي عبر حرب الإبادة في قطاع غزة، والتطهير والتهجير والاستيطان في الضفة الغربية والقدس، يعيش النظام السياسي الفلسطيني أزمة شرعية غير مسبوقة، نتيجة تعطيل الإرادة الشعبية، وتعطيل المؤسسات الوطنية، واستمرار إدارة الشأن الوطني بشرعيات فقدت أساسها الديمقراطي والسياسي.

لقد أثبتت التجربة، خلال السنوات الماضية، أن استمرار تغييب الشعب عن اختيار قيادته لم يؤدِّ إلى حماية المشروع الوطني، بل أسهم في إضعافه، وتعميق الانقسام، وتراجع الثقة بالمؤسسات، وإضعاف القدرة الوطنية على مواجهة أخطر مشروع يستهدف وجود شعبنا وحقوقه ومستقبله .

إن القضية اليوم ليست خلافًا على موعد انتخابات، ولا نزاعًا على إجراءات قانونية أو مراسيم رئاسية، وإنما هي معركة على مصدر الشرعية ذاته: هل تبقى الشرعية ملكًا للشعب، أم تتحول إلى امتياز يُدار بقرارات فوقية؟

تنطلق الهيئة الوطنية في موقفها من مبدأ لا يقبل التأويل :

"لا شرعية تعلو على إرادة الشعب، ولا شرعية تستمر مع التغييب المتعمد لتلك الإرادة".

وعليه، فإن أية محاولة لإعادة إنتاج الشرعية خارج الإرادة الشعبية، أو الالتفاف عليها بقوانين أو مراسيم أو ترتيبات تستهدف هندسة النظام السياسي بعيدًا عن إرادة الشعب، ستعمّق الأزمة وتهدد الوحدة الوطنية والتعددية السياسية، وستكرّس التفرد بالقرار .

إن المدخل إلى إعادة بناء النظام السياسي هو الاحتكام إلى مبادئ الديمقراطية، وفي مقدمتها الانتخابات، وهي مكفولة نصًّا في نظام منظمة التحرير الفلسطينية نفسه .

وعليه، نعلن: لا للتعيين، نعم للانتخابات.

ومن هذا المنطلق، نؤكد على ما يلي :

أولًا: الشرعية تُستعاد ولا تُمنح

تؤكد الهيئة الوطنية أن الشرعية الوطنية ليست ملكًا لأي شخص أو مؤسسة أو فصيل، ولا يجوز احتكارها أو تمديدها أو إعادة تعريفها بقرارات أحادية . فالشرعية في النظام الوطني الفلسطيني تنبع من الشعب الفلسطيني وحده، في الوطن والشتات، ولا تُجدَّد إلا عبر إرادته الحرة .ومن هنا، فإن إعادة بناء النظام السياسي تبدأ بإعادة بناء شرعيته، وليس بإعادة ترتيب موازين القوى داخله.

ثانياً: الانتخابات حق شعبي ووطني وليست أداة لتجميل الو اقع

الانتخابات لن تكون في سياق الاستجابة لضغوط خارجية، ووفقًا لاشتراطات غير وطنية، ولا ولن نسمح بأن تكون وسيلة لإضفاء شرعية شكلية على واقع فقد ثقة الشعب، وإنما هي حق سياسي ودستوري أصيل، أجمعت عليه وثائق الوفاق الوطني واتفاقات المصالحة، باعتباره المدخل الطبيعي لإنهاء الانقسام وتجديد المؤسسات الوطنية .

ثالثاً: المجلس الوطني الفلسطيني

ترى الهيئة أن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية تبدأ بإعادة انتخاب مجلسها الوطني على أسس ديمقراطية، باعتباره المؤسسة الجامعة للشعب الفلسطيني. إن التغيرات في البنى الاجتماعية والسياسية، والواقع الوطني والنضالي، قد تخطّت مرحلة الكوتا الفصائلية، ما يجعل الوزن الحقيقي للقوى والفصائل مستندًا إلى إرادة الشعب، دون أي إجحاف بالمكانة التاريخية التي تشغل حيزًا عظيمًا في الذاكرة الوطنية. إن خيار الانتخاب يضع كل القوى في ميزان وطني تُحترم فيه إرادة الشعب من قبل جميع القوى، كما يحافظ على احترام الشعب لتاريخ تلك القوى ونضالها المستمر، جنبًا إلى جنب مع كافة أبناء الشعب الفلسطيني، وليس بديلاً عنه.

وانسجامًا مع الشراكة الوطنية، تنبثق عن الحوار الوطني هيئة قانونية لتحديد آليات اختيار أعضاء المجلس في الحالات التي يتعذر فيها إجراء الانتخابات تعذرًا حقيقيًا، وبعد استنفاد جميع الوسائل، ولا يجوز أن تتحول هذه الاستثناءات إلى قاعدة دائمة أو ذريعة لمصادرة حق الشعب في اختيار ممثليه .

رابعاً: لا للإقصاء... ولا للاحتكار

ترفض الهيئة أية قوانين أو مراسيم أو اشتراطات سياسية تُقصي أي مواطن أو فصيل من حقه في المشاركة السياسية، لأن حق الترشح والانتخاب حق أصيل، ولا يجوز مصادرته إلا وفق أحكام القانون والقضاء المستقل. كما ترفض كل أشكال التعيين والمحاصصة والكوتا التي تحل محل الإرادة الشعبية، لأن الشعب لا يفوّض أحدًا ليختار ممثليه نيابة عنه .

خامساً: معركة الشرعية جزء من معركة التحرر

إن استعادة الشرعية ليست قضية إدارية، ولا شأنًا تنظيميًا داخليًا، بل جزء من معركة الشعب الفلسطيني من أجل إعادة بناء مشروعه الوطني. فالشعب الذي يواجه الاحتلال والاستيطان والتهجير يحتاج أيضًا إلى مؤسسات تستمد قوتها من ثقته، وإلى قيادة تستند إلى تفويضه، وإلى نظام سياسي يقوم على الشراكة، لا على الاحتكار، وعلى المساءلة، لا على الأمر الواقع. ولا يمكن مواجهة المشروع الاستعماري الإحلالي بمؤسسات معطلة، أو بشرعيات متآكلة، أو بإقصاء قطاعات واسعة من الشعب عن المشاركة في صناعة القرار الوطني .

سادساً: مسؤولية وطنية

بناءً على ذلك، تدعو الهيئة الوطنية جميع القوى السياسية، والشخصيات الوطنية، والنقابات، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، والتجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات، إلى توحيد الجهود للدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في تجديد شرعياته الوطنية، والعمل المشترك من أجل ضمان انتخابات حرة ونزيهة وشاملة، باعتبارها المدخل الديمقراطي لإعادة بناء المؤسسات الوطنية وتعزيز وحدة الشعب الفلسطيني.

كما تعلن الهيئة أنها ستستخدم جميع الوسائل الشعبية والسياسية والقانونية المشروعة لمواجهة أية إجراءات تنتقص من هذا الحق، أو تحاول الالتفاف على الإرادة الشعبية، انطلاقًا من مسؤوليتها الوطنية، وإيمانها بأن الدفاع عن حق الشعب في اختيار ممثليه هو دفاع عن مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني نفسه .

تؤكد الهيئة الوطنية أن معركة الانتخابات ليست من أجل استبدال أشخاص بآخرين، ولا من أجل إعادة توزيع المواقع داخل النظام السياسي، وإنما هي معركة من أجل إعادة الاعتبار للمبدأ الذي قامت عليه الحركة الوطنية الفلسطينية: أن الشعب هو صاحب القرار، وهو مصدر الشرعية، وهو وحده من يملك حق تفويض قيادته وتجديد مؤسساته.

وستبقى هذه القاعدة، بالنسبة للهيئة، خطًا فاصلًا بين بناء نظام وطني ديمقراطي قادر على قيادة مرحلة التحرر، وبين استمرار أزمة سياسية تستنزف طاقات الشعب وتضعف قدرته على مواجهة الاحتلال ومخططاته .

الهيئة الوطنية للعمل الشعبي الفلسطيني

الأربعاء 29 تموز/يوليو 2026